الحروب وجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

ثامر الخزرجي

thamermohammed@yahoo.com

الأستاذ الدكتور محسن قادير

Wars and the crime of trafficking in human organs

الكلمات الافتتاحية :
الحروب ،جريمة، الاتجار بالأعضاء، القانون الجنائي
Keywords :
Wars, Crime, Organ Trafficking, Criminal Law

Abstract : The issue of human organ trafficking revolves around an illicit market targeting individuals to obtain human body organs for use in agriculture, medical experiments, or organ transplantation. This phenomenon encompasses the abduction or illegal exploitation of individuals to acquire organs. This crime is considered unethical, violating human rights, and often involves the exploitation of the impoverished and vulnerable, exposing them to health risks, and sometimes even leading to fatalities in pursuit of organs. Regarding war-related contexts, the most egregious exploitation of human organ trafficking occurs in conflict zones and wars, where armed groups and criminal syndicates exploit the weak, displaced, and marginalized to procure organs. The international community must combat this phenomenon by tightening laws, enhancing public awareness, and supporting global efforts to combat human trafficking in all its forms. Collective efforts are imperative to eradicate this heinous crime and safeguard individuals from exploitation and infringement upon their fundamental rights.

الملخص:

تتعلق مشكلة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية بسوق غير شرعي يستهدف الأفراد لغرض الحصول على أعضاء الجسم البشري للاستخدام في الزراعة أو التجارب الطبية أو زراعة الأعضاء. الظاهرة تتضمن اختطاف الأفراد أو استغلالهم بطرق غير قانونية للحصول على الأعضاء، وتعتبر هذه الجريمة من الظواهر الغير أخلاقية والتي تنتهك حقوق الإنسان، ويتضمن الأمر استغلالاً للفقراء والضعفاء وتعريضهم لمخاطر صحية وأحياناً القتل للحصول على الأعضاء. يتم إجراء هذه الأعمال الإجرامية في سياق غير شفاف وغالباً ما تكون معقدة للتحقيق والمكافحة. فيما يتعلق بالحروب، يتمثل الاستغلال الأسوأ لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية في الأوضاع النزاعية والحروب حيث يتم استغلال الضعفاء والنازحين والمهمشين من قبل الجماعات المسلحة والعصابات للحصول على الأعضاء، والمجتمع الدولي يجب أن يعمل على مكافحة هذه الظاهرة من خلال تشديد القوانين وتعزيز التوعية العامة ودعم الجهود الدولية لمحاربة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله. يلزم تضافر الجهود للقضاء على هذه الجريمة البشعة وحماية الأفراد من الاستغلال والتجاوز على حقوقهم الأساسية.

المقدمة:

مقدمة:

الحروب تشكل سياقًا معقدًا لظاهرة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، وتؤثر بشكل كبير على تفاقم هذه الجريمة، والتي تؤثر على الفوضى وانعدام الأمن حيث إن الحروب

تؤدي إلى انهيار النظام القانوني وانعدام الأمن في المناطق المتضررة، مما يتيح فرصًا لتنامي جرائم الاتجار بالبشر وزيادة نشاطها؛ كما إن الحروب ساهمت بشكل كبير في تشريد العديد من الأشخاص وتهجيرهم، وبالتالي يصبحون عرضة لخطر الاتجار بالأعضاء البشرية، حيث يستغلون الضعف والحاجة للنازحين واللاجئين في عمليات الاتجار؛ كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة حالات الاستغلال الجنسي واستعباد النساء والأطفال في إطار جرائم الاتجار بالبشر. كما يمكن استغلال الشباب في تجنيدهم قسريًا للقتال في النزاعات المسلحة، كما إنها تؤثر بشكل أساسي على البنية التحتية وتعطيل النمو الاقتصادي، مما يزيد من فقر السكان وتدهور ظروفهم المعيشية. وهذا يجعلهم عرضة لعروض العمل غير القانونية التي تشمل الاتجار بالأعضاء البشري، كما إن الحروب تعمل على تعطيل العمل القضائي والرقابة الأمنية، مما يؤدي إلى صعوبة ملاحقة المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر وتقديمهم للعدالة؛ وتلخص هذه النقاط العلاقة بين الحروب وجريمة الاتجار بالبشر. يجب أن تتعامل المجتمعات الدولية والمؤسسات الحكومية والمدنية بجدية مع هذه المشكلة في فترات النزاع وبعد انتهاء الحروب، من خلال تعزيز الأمن والعدالة وتوفير الدعم والحماية للضحايا ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر.[1] كما إن للحرب علاقة مباشرة في الاتجار بالأعضاء البشرية والتي يمكن أن تحدث خلال فترات النزاع المسلح، حيث يمكن أن يحدث تفكك النظام القانوني والاجتماعي والاقتصادي، وتنعدم الاستقرار والأمان في المناطق المتأثرة.

هذا الفراغ والفوضى يمكن أن يفسح المجال لتنامي ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، وهناك العديد من صوره التي سنبينها خلال هذا المبحث والتي من الممكن أن تتمثل في العمل القسري، الاستعباد الجنسي، بيع ونقل الأعضاء، العمل القاسي، وغيرها من أشكال الاستغلال. وفي سياق الحرب، قد يتم استغلال الفوضى والفقر والضعف الأمني لتسهيل وتوسيع نطاق الاتجار بالأعضاء البشرية. حيث تتورط أطراف النزاع المسلح في بعض الأحيان في استغلال الناس بشكل مباشر، سواء عن طريق اختطاف واستعباد الأفراد، أو تجنيدهم قسرًا كجنود أطفال أو عمال قسريين. قد يستخدم المتورطون في النزاع المسلح أيضًا الاتجار بالبشر كوسيلة لتمويل الجهود الحربية أو تعزيز سلطتهم؛ علاوة على ذلك، يمكن أن يتسبب النزاع المسلح في نزوح السكان وتشريد الكثير من الأفراد، وهذا يعني أن الناس قد يصبحون عرضة لخطر الاتجار بالأعضاء البشرية أثناء رحلتهم نحو الأمان أو في المجتمعات المقصودة التي يهاجرون إليها، ولحماية الأفراد من تلك الظاهرة في ظل الحروب والنزاعات المسلحة، ينبغي تعزيز الأمان والاستقرار وتطبيق قوانين وسياسات صارمة لمكافحة الاتجار بالبشر، خاصة وأنها تعتبر من القضايا العابرة للوطنية وهذا يتطلب التعاون الدولي، وتوفير الدعم والحماية للضحايا، ومحاسبة المتورطين في هذه الجريمة البشعة [٢]؛ ومن هنا لا بد للباحث التعرف على مفهوم الحروب في الفقه الإسلامي والمعاهدات والمواثيق الدولية، وأبرز صورها من خلال مطلبين هما على النحو الآتي.

المطلب الأول: مفهوم الحرب وأنواعها : لقد عاشت البشرية تجارب متعددة في مجال الحروب على مر العصور. كانت الحروب في الماضي تُعتبر وسيلة لحسم الخلافات وتفضيل المصالح السياسية والاقتصادية. وبالفعل، تعتبر الحروب واحدة من الوسائل التي استخدمت لفض النزاعات بين الدول والتحكم في العلاقات الدولية. مع ذلك، مع تطور المفاهيم القانونية والأخلاقية والإنسانية، أصبحت هناك حاجة إلى ضبط وتنظيم عمليات الحرب وفرض قيود عليها. تم وضع القوانين الدولية الإنسانية واتفاقيات جنيف لتحديد السلوك المقبول وتقييد الأعمال الوحشية في الحروب. تم إنشاء هذه الإطارات القانونية للحد من آثار العنف وحماية المدنيين والأفراد غير المشاركين في القتال. ومع ذلك، لا يمكن إنكار وقوع جرائم الحرب رغم وجود هذه التنظيمات والقيود القانونية. فقد يقع بعض الأفراد أو الجماعات في انتهاكات خطيرة للقوانين الإنسانية الدولية ويقومون بارتكاب جرائم حرب تشمل قتل الأبرياء والتعذيب واستخدام الأسلحة المحظورة واستغلال السكان المدنيين.[٣] لذلك، يجب أن تستمر المجتمعات الدولية في السعي لتعزيز وتطبيق قوانين الحرب ومكافحة جرائم الحرب، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. يجب أن يعتبر القانون والأخلاق وحقوق الإنسان هما الأساس في التعامل مع النزاعات وحماية الأفراد وضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم المروعة.كما تُعرف الحرب بأنها صراع مسلح بين جماعتين أو دولتين أو مجموعات أكبر، يستخدمون القوة العسكرية لتحقيق أهدافهم

عن طريق القتال والتدمير والقوة. تتسم الحروب بالعنف الشديد والتدمير، وتشمل استخدام الأسلحة والتكتيكات المتنوعة مثل القوات البرية والجوية والبحرية والأسلحة النووية والكيميائية؛ حيث تُعرّف جرائم الحرب على أنها الأعمال التي تحدث أثناء نشوب الحرب وتنتهك المعاهد والاتفاقيات المتعلقة بالحرب والمواثيق الدولية المتعلقة بالنزاعات المسلحة، مثل اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ واتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩ وبروتوكولات جنيف الإضافية لعام ١٩٧٧. تتضمن هذه الجرائم أعمالًا مثل استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين، واستخدام الأسلحة المحظورة، واستهداف المنشآت الطبية والمدنية، واستخدام العنف الجنسي كوسيلة للقمع والاستعباد. وتهدف المعاهدات والاتفاقيات الدولية إلى تنظيم سلوك الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة وحماية الأشخاص العزل والمدنيين. تتضمن هذه الاتفاقيات تشريعات حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين وحظر استخدام بعض الأسلحة والحماية الخاصة للأشخاص الجرحى والأسرى.[٤] كما يُقصد بجرائم الحرب "المخالفات التي تقع أثناء سير المعركة" وهي تشمل جملة من الأعمال والتصرفات التي تنتهك القوانين والمبادئ الإنسانية والدولية المتعلقة بالنزاعات المسلحة[٥]. وتُعرف جرائم الحرب بأنها الانتهاكات التي تتعارض مع قوانين الحرب أو القانون الدولي الإنساني، والتي تستوجب مسؤولية فردية جنائية. تشمل هذه الجرائم أعمالًا مثل القتل غير المبرر للمدنيين، والتعذيب، والاغتصاب، والإجبار على العمل القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية

والبيولوجية، واستهداف المنشآت الإنسانية كالمستشفيات والمدارس، وتُعتبر جرائم الحرب جرائمًا خطيرة ومشددة، وتستهدف المسؤولية الفردية للأفراد الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات. وتحظر المواثيق الدولية والقوانين الدولية القيام بجرائم الحرب وتنص على ضرورة محاسبة المسؤولين عنها، سواء كانوا قادة عسكريين أو أفرادًا ينفذون الأوامر. ويتم تطبيق ذلك من خلال الآليات القانونية المناسبة مثل المحاكم الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية[٦]. كما عرف "كنسي رايت Quincy Write" الحرب بأنها "الأساس القانوني الذي يُتيح لجماعتين أو عدة جماعات متعادية أن تحل النزاع في ما بينها بقواتها المسلحة".[٧] إن جرائم الحرب تشير إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي يتم ارتكابها خلال حروب مسلحة. وتعتبر جرائم الحرب جرائم خطيرة وتنتهك حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية المتعلقة بالصراعات المسلحة؛ وتشمل جرائم الحرب مجموعة واسعة من الأعمال غير القانونية التي يمكن أن تشمل[٨]:

- قتل غير قانوني: يشمل الهجمات المباشرة على المدنيين والهجمات غير المتميزة التي تستهدف المدنيين أو الأهداف غير العسكرية بصورة مباشرة.
- استخدام التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية: تشمل التعذيب والإذلال والمعاملة الوحشية للأسرى والمدنيين.

- إجبار السكان المدنيين على النزوح بشكل قسري: يتعرض المدنيون للتهجير القسري من منازلهم ومناطق إقامتهم بشكل غير قانوني.
- اختطاف واحتجاز غير قانوني: يتم احتجاز الأشخاص بدون أي أساس قانوني ومن غير وجود إجراءات قانونية منصفة.
- استخدام الأسلحة المحظورة: تشمل استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية والأسلحة ذات التأثير الشديد وغيرها من الأسلحة المحظورة دوليًا.
- هجمات غير قانونية على المستشفيات والمدارس والمنشآت الحيوية: يتم استهداف المنشآت الطبية والتعليمية والبنية التحتية الحيوية بصورة غير قانونية والتسبب في أضرار كبيرة للمدنيين.

إن جرائم الحرب تعد جرائم خطيرة وتتطلب محاسبة الأفراد المسؤولين عنها، ويحاول أن يقوم المجتمع الدولي بتعزيز العدالة الدولية وإحقاق الحق فيما يتعلق بجرائم الحرب من خلال المحاكم الدولية والمحاكمات الوطنية وآليات أخرى لتحقيق العدالة. تتنوع أنواع الحروب بناءً على أسباب نشوبها، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية أو غيرها، وكذلك بناءً على نوع القوات المشاركة فيها، سواء كانت برية، جوية، بحرية، وبناءً على نوع الأسلحة المستخدمة، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، مثل الأسلحة النووية أو الكيميائية، وأيضًا بناءً على الأهداف المرجو

تحقيقها، مثل حروب العصابات، حروب الإبادة وغيرها.[٩] وهناك عدة أنواع من الحروب تتنوع وفقًا للعديد من العوامل المختلفة. وفيما يلي بعض الأنواع الشائعة للحروب:

أولاً: الحروب العابرة للدولة: الحروب العابرة للدولة هي النوع من الحروب التي تنشأ بين مجموعات مسلحة أو جماعات غير دولية، وتتجاوز حدود الدول وتعمل على تحقيق أهدافها خارج إطار السيادة الوطنية. هذه الحروب غالبًا ما تكون ذات طابع غير قانوني وتشمل أنشطة مثل الإرهاب والتمرد المسلح والقتال غير النظامي، وتعد الحرب الروسية- الأوكرانية، وتأثيراتها المختلفة خير دليل على تداعيات الحروب المعاصرة وتكاليفها المتعددة على البشرية، الأمر الذي يفرض ضرورة النظر في أسباب الحروب والصراعات وعوامل تفاقمها وتراجع القدرة على تسويتها.[١٠] وإن علاقة الحروب العابرة للدولة بالاتجار بالأعضاء البشرية تكمن في أن بعض هذه الجماعات المسلحة المتورطة في هذه الحروب يمكن أن تنشط في أنشطة غير قانونية أخرى، بما في ذلك الاتجار غير القانوني بالأعضاء البشرية. يمكن أن يشتمل ذلك على نزع الأعضاء من الأشخاص بصورة قسرية أو بدون موافقتهم الحرة والمطلقة، وبيعها وتهريبها عبر الحدود للاستفادة المالية أو الاستغلال الطبي، تلك الجماعات المسلحة قد تستغل الفوضى وانعدام السيطرة في الحروب العابرة للدولة لتنفيذ أعمالها غير القانونية، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. تتطلب مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية في

سياق الحروب العابرة للدولة جهودًا متعددة من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية لمكافحة هذه الجريمة ومحاسبة المسؤولين عنها[١١].

ثانياً: الحروب الأهلية: تحدث داخل إحدى الدول وتكون بين مجموعات داخلية متنازعة، سواء كانت عرقية أو طائفية أو سياسية. يكون المدنيون عادة هم الأكثر تضررًا في هذه الحروب فالحرب الأهلية هي صراع داخلي ينشأ بين مجموعات داخل بلد معين. يكون في غالب الأحيان هناك تنافس على السلطة والموارد والفروق العرقية أو الدينية أو السياسية تلعب دورًا في تصاعد الصراع. تكون الحرب الأهلية ظاهرة مدمرة وتتسبب في دمار هائل للحياة البشرية والمجتمع والبنية التحتية للبلد[١٢]. في بعض الأحيان، قد ترتبط الحرب الأهلية بظواهر سلبية أخرى مثل الاتجار بالأعضاء البشرية. يعد الاتجار بالأعضاء البشرية جريمة رهيبة تشمل استغلال البشر وتداول أعضائهم بشكل غير قانوني. وعلى الرغم من أنه ليس من الضروري أن ترتبط الحرب الأهلية بشكل مباشر بالاتجار بالأعضاء، إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن تحدث تداعيات سلبية يستغلها بعض الأشخاص الذين يسعون لتحقيق مكاسب شخصية من خلال هذه الحرب؛ فعندما تكون هناك حرب أهلية، فإن الفوضى والتشتت الناجمين عنها يمكن أن يسهموا في تعزيز ظواهر غير قانونية مثل الاتجار بالأعضاء البشرية. قد يتم استغلال الضعفاء والمحتاجين، ويمكن أن يتم اختطاف الأشخاص واستغلالهم لأغراض الزراعة أو التجارة غير القانونية للأعضاء البشرية.[١٣]

ثالثاً: الحروب العالمية: الحرب العالمية هي صراع عسكري وسياسي واقتصادي يشترك فيه عدة دول على نطاق عالمي. ترتبط الحروب العالمية بعادات وظروف معقدة، بما في ذلك التنافس على الموارد والسيطرة على الأراضي والقوة الجيوسياسية، وقد أصبحت (العالمية) من الصفات التي تتميز بها الحروب المعاصرة كما حدث في عام ١٩١٤م في الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م.

(١٤)

رابعاً: الحروب الإلكترونية: تشير مصطلح الحروب الإلكترونية إلى الصراعات التي تنشأ على الإنترنت وتتعلق بالاختراقات السيبرانية والهجمات الإلكترونية بين دول أو جهات مختلفة. تهدف الحروب الإلكترونية إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة، أو تعطيل البنية التحتية الحاسوبية للعدو، أو تنفيذ أعمال تخريبية أو استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحقيق أهداف عسكرية أو سياسية، كما تتضمن الحروب الإلكترونية مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل الاختراقات السيبرانية، وهجمات الحجب الإلكتروني(DDoS) ، والتجسس الإلكتروني، والتلاعب بالمعلومات، والقرصنة الإلكترونية. يستخدم القراصنة الإلكترونيون والمجموعات المتطفلة والدول أحيانًا التكنولوجيا الحديثة والثغرات الأمنية في الأنظمة لتنفيذ هذه الهجمات. [١٥] وتعد الحروب الإلكترونية تهديدًا جديًا للأمن القومي والاقتصاد العالمي. يمكن للهجمات الإلكترونية المنسقة والمستمرة أن تتسبب في تعطيل الأنظمة الحيوية الحكومية

والعسكرية والمالية والتجارية، وتسرب المعلومات الحساسة وتكون لها تأثيرات كارثية على البنية التحتية الحاسوبية واقتصادات الدول، مع تطور التكنولوجيا، أصبحت الحروب الإلكترونية تهديدًا أكبر وأكثر تعقيدًا. لذلك، تشتد الحاجة إلى تعزيز قدرات الأمن السيبراني والتعاون الدولي لمكافحة الهجمات الإلكترونية وحماية البنية التحتية الحيوية الرقمية. كما يتطلب الأمر الوعي والتدريب المستمر للمؤسسات والأفراد لحماية أنفسهم من التهديدات السيبرانية. إن الحروب الإلكترونية والتقدم التكنولوجي يمكن أن يؤثر على الأمن السيبراني للبلدان والمؤسسات، وقد يؤدي إلى انهيار الأنظمة الحيوية والاقتصادية والاجتماعية. في حالات الاضطراب الشديد والفوضى الناجمة عن الحروب الإلكترونية وتعطيل البنية التحتية الرقمية، يمكن أن تستغل بعض الجماعات الإجرامية هذه الفوضى لزيادة انتشار ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.[١٦]

المطلب الثاني: صور الحروب وعلاقتها بجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية : إن الصور النمطية للحروب، مثل العنف والتشريد والاضطهاد والفوضى، يمكن أن تؤثر على زيادة احتمالية حدوث جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية في بعض الحالات ففي بعض الحروب والنزاعات المسلحة، تحدث حالات انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن، وهذا يمكن أن يفتح الباب لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية باباً، فقد يتم استغلال الفوضى والضعف الأمني لاختطاف الأشخاص والاستفادة من أعضائهم بشكل غير

قانوني؛ فعلى سبيل المثال، في بعض الصراعات المسلحة، تم وثق حالات اختطاف الأشخاص واستغلالهم لأغراض زراعة الأعضاء أو تجارة الأعضاء البشرية. يتم تنفيذ هذه الجرائم بواسطة شبكات إجرامية تستغل الفوضى والضعف الأمني للتحرك والعمل في ظروف غير قانونية؛ ففي بعض الدول في الشرق الأوسط، مثل مصر والسودان وليبيا والمغرب والجزائر واليمن ولبنان وسوريا والأردن والعراق وتركيا، تشهد جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية ارتفاعًا، حيث يتم بيع الأعضاء في السوق السوداء. تتعاون هذه العصابات مع المافيات الإجرامية في مجالات أخرى، وتشمل أعضاء هذه الشبكات أساتذة جامعات وأطباء وأعضاء هيئة تمريض وأصحاب مراكز ومختبرات طبية ووسطاء وسماسرة وأشخاص ذوي سوابق جنائية ومنتحلي صفات أمنية. تتم هذه الجرائم عبر الحدود بسهولة، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة وتصاعد الصراعات الداخلية في الدول العربية. تتطلب الأمور الاقتصادية الصعبة والأرباح المالية الضخمة المتحققة من تجارة الأعضاء البشرية زيادة في التنظيمات الإجرامية للحصول على مزيد من التمويل، وهذا يعزز تجارة الأعضاء البشرية. وإيران هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسمح بالتبرع بالأعضاء البشرية من أحياء مقابل مبالغ مالية، بينما تعتبر هذه الآلية غير موجودة في بقية الدول، مما يؤدي إلى تعزيز تجارة الأعضاء البشرية في السوق السوداء[١٧]. وبالرغم من غياب إحصائيات دقيقة، إلا أن وجود تلك الممارسات يعزز أهمية التشريعات الرادعة وتعزيز الرقابة لمكافحة جرائم الاتجار

بالأعضاء البشرية وحماية حقوق الأفراد. صعوبة تحديد حجم هذه الجرائم تعود إلى الطبيعة السرية لهذه الممارسات وغياب المعلومات المتاحة. وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٥، يتم تنفيذ أكثر من ١٠ آلاف عملية شراء وبيع للأعضاء البشرية في السوق السوداء سنويًا، وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة تتراوح بين ٥ إلى ١٠٪ من عمليات زراعة الكلى عالميًا تتم عبر الاتجار والتهريب عبر الحدود. يتراوح حجم الأرباح السنوية من هذه التجارة بين ٦٠٠ مليون دولار و١,٢ مليار دولار وفقًا لبعض التقديرات، بينما يقدرها آخرون بحوالي ٨ مليارات دولار سنويًا.[١٨]

وتتزايد تجارة الأعضاء البشرية وصورها وتتفاقم مع اشتداد الحروب واتساع مناطقها، فمثلاً نجد في العراق وبحسب واقع الحال أوضح القاضي مجيد حميد اللهيبي المختص بقضايا الاتجار بالأعضاء البشرية بأنه من الصعب تحديد نسبة مئوية دقيقة لانتشار جرائم الاتجار بالبشر في مدينة الموصل سواء في عام ٢٠٢٠ أو في الأعوام السابقة واللاحقة، وذلك بسبب قلة الكشف عن هذا النوع من الجرائم وسيطرة التكتم والخوف من العقاب. وفي إحصاء سنوي لعام ٢٠٢٠، سجلت شعبة الإحصاء في رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية وجود ٢٨ دعوى متعلقة بجرائم الاتجار بالبشر، حيث كانت ٢٣ منها تتعلق بالذكور وه تتعلق بالإناث، ومن المعروف أن أسعار جرائم الاتجار بالبشر صادمة ومروعة، وتختلف باختلاف العوامل والظروف المحيطة[١٩]. ووفقًا لتصريحات أحد الأطباء في سوريا، فإنه يبين بأن الواقع يشير إلى

انتشار جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية في سوريا والدول المجاورة لها، حيث تعمل شبكات عابرة للحدود وتستغل آلاف السوريين اليائسين، وتقوم هذه الشبكات بشراء الأعضاء التي يمكن زراعتها مثل الكلى وقرنية العين من الأشخاص السوريين، وتقوم بشحن هذه الأعضاء إلى إحدى الدول المجاورة حيث تختفي في عالم تجارة الأعضاء المظلم. وتثار أيضًا ادعاءات بأن هذه الأعضاء يتم سرقتها من السجناء والمعتقلين، وأن تلك الممارسات المشينة تنم عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتستغل ضعف ويأس الناس في ظروف الصراع والفوضى، كما يجب بذل جهود جماعية للتصدي لهذه الجرائم ومكافحة شبكات الاتجار بالأعضاء البشرية وتوفير الحماية للضحايا وتعزيز التوعية والتشريعات الرادعة في هذا الصدد؛ وتوجد عدة أنماط لعملية الاتجار في الأعضاء البشرية في بعض دول الإقليم، ومن بينها "اتجار الكلى" و"فص الكبد" و"قرنية العين" و"النخاع الشوكي" و"الجلد" و"الشعر." وفيما يلي توضيح لأبرز أنماط عملية الاتجار في الأعضاء البشرية وذلك على النحو الآتي: [٢٠]

الفرع الأول: السرقة: تحدث السرقة في عدد من المستشفيات، سواء كانت حكومية أو خاصة، في بعض دول الإقليم ظاهرة سرقة الأعضاء من الجسم دون علم الأشخاص المتضررين، حيث تنشط مافيات تستهدف سلب الأعضاء ومعاملتها كقطع غيار بشرية، وتستهدف بشكل خاص الأشخاص الذين يرغبون في السفر أثناء إجراء فحوصات طبية. كما تعتبر هذه الممارسات غاية في الشرّ وتستغل الضعفاء، وتجني الربح من خلال

تجارة الأعضاء البشرية. من المهم محاربة هذه الظاهرة المشينة عن طريق تشديد الرقابة وتعزيز الإجراءات الأمنية في المستشفيات، وتوعية الناس بمخاطر هذه الجرائم، وتشدد التشريعات لمعاقبة المتورطين في هذه الأعمال الإجرامية.[٢١]

الفرع الثاني: الاستئصال: الاستئصال كشكل من أشكال الاتجار بالأعضاء البشرية هو ممارسة غير قانونية وغير أخلاقية. في حالات الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، يتم سلب الأعضاء من الأشخاص دون موافقتهم أو معرفتهم وبصورة قسرية. يتم تجارة هذه الأعضاء في السوق السوداء لاستخدامها في عمليات زراعة غير قانونية في أماكن أخرى. فمثلاً تنظيم "داعش" يستخدم أطباء في المناطق التي تشهد صراعات عربية مسلحة كالعراق وسوريا وغيرها للمشاركة في عمليات استئصال الأعضاء الداخلية، والذي يستهدف التنظيم ليس فقط جثث المقاتلين الذين قتلوا ونقلوا سريعًا إلى المستشفى، بل يشمل أيضًا المصابين الذين تم التخلي عنهم والأفراد الأحياء الذين يتم اختطافهم. يتعاون أطباء التابعين لتنظيم "داعش" في إجراءات استئصال الأعضاء الداخلية دون موافقة الأشخاص المعنيين، وهذا يشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والقوانين الدولية. يتم استخدام هذه الأعضاء في تجارة غير قانونية على نطاق واسع، حيث يتم بيعها في السوق السوداء للتجار والوسطاء غير المشروعين.[٢٢]

الفرع الثالث: الاختطاف القسري : تشهد عدة محافظات في مصر والأردن والعراق وسوريا والسودان حوادث اختطاف قسري تستهدف بشكل خاص الأطفال وأطفال الشوارع، بهدف سرقة الأعضاء البشرية. يتم العثور على جثث هؤلاء الأشخاص بعد اختفائهم لفترة من الزمن، وتكون جثثهم مفتوحة ومنزوعة القلب والكبد والكلى والطحال. من الأمثلة على ذلك، تم اختطاف بعض الأطفال في مناطق شرق السودان، حيث يتم سرقتهم ونقلهم إلى المناطق الصحراوية والمناطق النائية لبيع أعضائهم. يحدث الاختطاف أيضًا للاجئين، مثلما تعرض له الإريتريون في معسكرات اللجوء على الحدود السودانية. هذه الجرائم المروعة تعكس وحشية ولا إنسانية تلك المجموعات المنظمة التي تقوم بهذه الأعمال. يجب مكافحة هذه الظاهرة بشكل حازم ومحاسبة المسؤولين عنها، وتعزيز جهود الحماية للأطفال واللاجئين والمجتمعات المعرضة لخطر الاختطاف القسري. كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي للقضاء على هذه الشبكات الإجرامية وتقديم العون والدعم للضحايا والعمل على استعادة حقوقهم الإنسانية المسلوبة.[٢٣]

الفرع الرابع: الزواج: تنتشر ظاهرة الزواج بين فتيات فقيرات وشخصيات عربية ثرية بهدف استغلالهن في تجارة الأعضاء البشرية. يتم إبرام الزواج رسميًا، ولكن الهدف الحقيقي للزواج هو بيع أعضاء الفتيات للأشخاص الثريّة. بعد إجراء عمليات زرع أو استئصال الأعضاء، يتم طلاقهن، مما يجعلهن ضحايا لعملية احتيالية وخداع. هذه

الظاهرة تعكس استغلالًا واضطهادًا شديدين للفتيات الفقيرات، حيث يتم تحويلهن إلى سلعة قابلة للتجارة واستغلالهن في تحقيق أرباح مادية على حساب حياتهن وكرامتهن. يجب العمل بشكل فاعل لمكافحة هذه الجرائم المشينة وتعزيز التوعية والتشريعات القوية التي تحمي حقوق النساء وتحظر تجارة الأعضاء البشرية. كما ينبغي توفير الدعم والمساعدة للضحايا ومعاقبة المسؤولين عن هذه الأفعال الإجرامية.[٢٤]

الفرع الخامس: التعهد: تقوم بعض الوسطاء في بعض الدول الإقليمية بمحاولة الحصول على توقيع اللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين على وثيقة تعهد بنزع الأعضاء، بهدف إضفاء طابع "شرعي" على هذه العملية. وبواسطة هذه الاستمارة، يتم إيهام الضحايا بأنهم يوافقون على التبرع بأعضائهم بصورة طوعية وقانونية. وفي الحقيقة، يتم استغلال ضعف وضيق أفق المعرفة لديهم، ويتم إجبارهم على التوقيع على هذه الاستمارة بوعود كاذبة أو تهديدات.[٢٥] ومن الأمثلة على ذلك بعض الصور التي سجلت في المحاكم ومنها أحد المتهمين الذي روى قصته إذ يقول "قمت ببيع كليتي بمبلغ قدره (١٢) مليون دينار بعد اتفاقي مع شخص مختص بسمسرة بيع الاعضاء البشرية واصطحبني الى المستشفى واجريت الفحوصات الطبية واستحصلت الموافقات الامنية وتمت العملية واستلمت المبلغ".[٢٦] وهناك آخر بين بأنه "قبل حوالي عشرين يوماً من القبض علي التقيت بأحد الأشخاص وقد أقنعني ببيع كليتي

لقاء مبلغ (٩) ملايين دينار وكوني أعاني من البطالة والفقر وافقت فورا واخبرني عن الإجراءات المتبعة لاتمام ذلك، وكان من بين تلك الاجراءات تقديم تعهد خطي من ولي الأمر في حين أن والدي متوفيان الأمر الذي دفعني الى الاتفاق مع امرأة تدعى (ف) للقيام بدور والدتي مقابل مبلغ من المال مقداره (٧٥٠) ألف دينار حيث قمت بتزوير هويتي ونسبت اسم (ف) بحقل اسم الام في هوية الأحوال المدنية التابعة لي وتمت العملية واستلمت المبلغ".[٢٧]

الفرع السادس: الأطفال : لم يستثنوا الأطفال الصغار وحتى الرضع من هذا النوع من التجارة القاسية، حيث تستغل المناطق المنكوبة بالنزاعات والحروب والفقر في العالم لتجارة هؤلاء الأطفال الأبرياء. يتم استغلالهم وإيجادهم في مناطق النزاعات حيث يتم بيعهم وشراؤهم من قبل أولياء الأمور العاجزين عن توفير المأوى والغذاء لصغارهم، أو يتم خطفهم من الأسواق والشوارع. بالإضافة إلى ذلك، يتم خطف الرضع حديثي الولادة من المستشفيات. وتتولى مافيات الاتجار بالبشر هذه الأطفال الأبرياء، حيث يتم بيعهم للأثرياء في العالم الذين يعانون من صعوبة في الإنجاب، أو يستخدمون كقطع غيار بشرية لأولئك الذين يدفعون مبالغ مرتفعة. حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أنه يتم تجارة أكثر من ثلاثة ملايين طفل سنويًا، ويُعدون مادة لتجارة الرقيق، سواء كان ذلك من خلال استخدامهم في عمليات التبني غير الشرعي أو في أعمال الاستغلال والعبودية الجسدية، بالإضافة إلى تجارة الأعضاء

البشرية. [٢٨] ووفقًا للإحصائيات، يتسبب شبكات تجارة الأعضاء البشرية سنويًا في وفاة آلاف الأطفال، سواء عبر قتلهم عمدًا أو إجراء عمليات جراحية لنزع بعض أعضائهم في ظروف غامضة. تؤكد المنظمات الدولية أن وراء هذه الجريمة تتواجد عصابات مافيا دولية تحقق أرباحًا هائلة تقدر بمليارات الدولارات سنويًا. يتم استخدام الأطفال المختطفين في عمليات نقل الأعضاء المختلفة، وتُباع بقايا الجثث وبعض الأعضاء الأخرى لشركات الأدوية التي تستخدمها في صناعة بعض منتجات التجميل والمستحضرات الدوائية عالية الثمن. كما تشير المؤشرات الدولية إلى وجود أكثر من ١٥٠ دولة متورطة في تجارة البشر، ويبلغ عدد ضحاياها ٢٧ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. يقدر حجم هذه التجارة بين ١٥٢ مليون دولار و ٢٢٨ مليون دولار سنويًا، وتشهد تدفقًا مستمرًا على مدار السنة. وفقًا لدراسة لجمعية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، تم بيع ٢٠ مليون طفل في جميع أنحاء العالم خلال العشر سنوات الماضية، حيث يعيشون طفولتهم في ظروف معيشية قاسية. كما فقد ١٢ ألف طفل في البوسنة خلال فترة الحرب، نتيجة خداع أهاليهم من قبل عصابات الجريمة المنظمة، حيث تم إقناع الأهالي بتوفير أماكن آمنة للأطفال خارج البوسنة خلال فترة الحصار، ووعدهم بإعادتهم إلى أسرهم لاحقًا، ولكن تم بيعهم لعائلات في أوروبا. [٢٩] على الرغم من صدور إعلان حقوق الطفل عند الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩ واتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩، التي تحدد حقوق الطفل وتعد من

بين المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن الأطفال العرب يعيشون في مجتمعات تمر بظروف سياسية واقتصادية غير آمنة وغير إنسانية. يتجاوز عددهم ١٥ مليون طفل عربي يواجهون ظروفًا إنسانية صعبة ومخاطر عديدة نتيجة للحروب والكوارث، ويكون معظمهم عرضة لتجارة البشر. تشمل حقوق الطفل التي تحددها الاتفاقية حقوقًا مثل الحق في الحياة والصحة والتعليم واللعب، وكذلك الحق في الحياة الأسرية والحماية من العنف وعدم التمييز. ومع ذلك، فإن الظروف الصعبة التي يواجهها الأطفال العرب تعرض تلك الحقوق للخطر وتعرضهم لمخاطر تجارة البشر. [٣٠] تُستخدم الإنترنت أيضًا في عمليات بيع الأطفال، حيث يقوم الأشخاص الراغبون في تبني طفل بتحديد صورة الطفل المطلوب من بين الأطفال المُعروضين حول العالم. يتم اختيار الطفل المطلوب بعد اختيار عدة معايير مثل جنس الطفل، ولونه، وبلد المنشأ. يتم عرض صورة الطفل الأقرب إلى المواصفات المطلوبة، بجانب المبلغ المطلوب كثمن للتبني. في مصر، تم اكتشاف شبكة لبيع الأطفال الرضع عبر الإنترنت من خلال موقع "سوق العرب"، حيث تم عرض الأطفال للبيع مقابل مبالغ مالية تتراوح بين ١٥ و٥٠ ألف جنيه (١٥٠٠ و٥٠٠٠ دولار). تم تقديم بلاغ من قِبل المجلس القومي للأمومة والطفولة إلى النائب العام للتحقيق في هذه الجريمة قبل أن تتحول إلى ظاهرة أكبر وأوسع انتشارًا. [٣١] وعلى الرغم من إعلان لجنة المرأة والأسرة والطفولة البرلمانية في العراق في سبتمبر ٢٠١٧ أن بيع الأطفال يعتبر حالات فردية وليس ظاهرة عامة

في البلاد، إلا أن الواقع العراقي يشهد الكثير من جرائم انتهاك حقوق الطفولة، بما في ذلك بيعهم تحت ظروف قاسية من الأمن والسياسة والاقتصاد، ففي عام ٢٠١٣، حذرت منظمات حقوق الإنسان الدولية من نتائج تقرير نشرته صحيفة "الغارديان" البريطانية (The Guardian in Arabic)، والذي أفاد أن هناك على الأقل ١٥٠ طفلاً يتم بيعهم سنويًا في العراق، بأسعار تتراوح بين حوالي ٢٨٦ دولارًا أمريكيًا إلى ٤٠٠٠ جنيه استرليني (حوالي ٥٧٢٠ دولارًا) لكل طفل، وذلك لصالح عصابات تجارة البشر التي تستغل العوائل الفقيرة وانتشار الفساد الإداري نتيجة تراكم ظروف الحرب في البلد؛ وكشفت الصحيفة أن الدول التي يتم فيها بيع الأطفال العراقيين هي تركيا وسوريا وعدد من الدول الأوروبية مثل سويسرا وإيرلندا وبريطانيا والسويد. وإن عصابات تجارة الأطفال تستخدم وسطاء يدّعون أنهم يعملون لصالح منظمات غير حكومية للإغاثة، ويتفاوضون مع عائلات الأطفال لتزويدهم بالوثائق المطلوبة مثل شهادات الميلاد وتغيير أسماء الأطفال وإدراجهم في جوازات سفر الوسطاء أو أي شخص آخر يتلقون مقابلها مبالغ مالية، لنقل الأطفال خارج العراق إلى سوريا، ومن ثم يتم نقلهم إلى أوروبا أو دول أخرى في الشرق الأوسط. [٣٢] وقام مواطنون عراقيون قدموا شهادات لبعض الصحف يتحدثون فيها عن حالات عديدة حصلت أثناء وبعد الحرب والتهجير القسري نتيجة أعمال العنف خلال فترة الحرب الطائفية حيث اضطروا فيها العائلات النازحة إلى بيع أطفالهم لسد الفقر الشديد والجوع. تفيد الشهادات أن

العديد من هؤلاء الأشخاص لم يتمكنوا من تأمين الحليب لأطفالهم الرضع، ولجأ بعضهم إلى بيع أطفالهم على أمل أن يجدوا عوائل تعتني بهم في ظروف أفضل بعد أن تدهورت حالتهم المادية وتم تهجيرهم من مناطقهم؛ من جهة أخرى، كشفت دوائر في المجتمع المدني أن بعض النساء، خاصة المدمنات، ينجبن أطفالًا لبيعهم عبر وسطاء بغرض الحصول على مبالغ مادية ضئيلة جدًا تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٧٥٠ دولارًا، على الرغم من حالتهن الصحية الضعيفة والإرهاق الجسمي الحاد الذي يعانين منه لأسباب مختلفة مثل الفقر الشديد أو تعاطي المخدرات؛ وتشير الأبحاث الاجتماعية إلى وجود وسطاء في سوق بيع الأطفال بين العائلات الفقيرة والنازحة والأخلاقية المنحرفة، يشجعونهم على إنجاب الأطفال ويتفقون معهم مسبقًا على الأسعار التي تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ دولار، لكنهم يحصلون على أرباح ضخمة من هذه التجارة، ووفقًا لوكالة الأنباء الألمانية، يحصل الوسيط على أرباح تتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار لكل طفل يتم بيعه. يختار الوسيط ضحاياه من بين العائلات التي نزحت خوفًا من المسلحين أو العمليات العسكرية، وكذلك من النساء اللواتي يعانين من مشاكل عائلية كبيرة ويرغبن في التخلص من الجنين. [٣٣]

الفرع السابع: النصب والاحتيال : النصب والاحتيال يمكن أن يكونان جزءًا من قضية الاتجار بالأعضاء البشرية، والتي تشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان. يستغل المتورطون في هذه الجريمة الضعف والحاجة الملحة للأشخاص المحتملين لبيع

أعضائهم البشرية، ويتلاعبون بهم ويخدعونهم بوعود كاذبة ومعلومات غير دقيقة. عادةً ما يتم الوصول إلى الضحايا من خلال وعود بتحسين الوضع المادي أو العلاج الطبي، ويتم استغلال الفقر واليأس الذي يعاني منه الأشخاص لجذبهم. قد يعرض المتورطون بيع أعضاء الضحايا في السوق السوداء مقابل مبالغ ضخمة، ولكن في الواقع لا يتلقى الضحايا سوى جزء صغير جدًا من هذه الأموال. وتشمل أساليب النصب والاحتيال في قضية الاتجار بالأعضاء البشرية تضليل الضحايا بشأن عملية الزرع وآثارها، وتضليلهم بشأن التزاماتهم القانونية والطبية، وتوفير معلومات غير صحيحة حول الأسعار والعمليات الجراحية والعناية بالصحة بعد الزرع؛ ومن الأمثلة على قصص النصب والاحتيال يعترف إحدى المتهمين للمحكمة بارتكابه جريمته قائلا: "انني اقوم مع متهم ثان بالتواجد في كازينو تقع في الجانب الايمن من مدينة الموصل نقوم هناك بإقناع الناس والاحتيال عليهم واستدراجهم لبيع اعضائهم البشرية، حيث قمنا بأخذ مبالغ نقدية منهم تقدر بـ(١٠٠) الف دينار وكافة مصاريفنا من شاي واركيلة ورصيد لهواتفنا عن كل مكالمة نجريها معهم. وبعدها لذنا بالفرار واقفلنا هواتفنا وبعد فترة لا تتجاوز الشهرين عدنا لتكرار الفعل مرة ثانية في المكان نفسه". [٣٤] وبدورها، تقف المشتكية (غ) امام القاضي لتروي شكواها قائلة: "قبل حوالي سنة فاتحني زوجي بموضوع بيع كليتي واننا بحاجة الى المال وهذا الامر سوف يساعدنا لجلب اجهزة حديثة للمنزل".

ولكنني رفضت ذلك الامر –تقول المشتكية- وقام بتهديدي بإيقاع الطلاق وإرسالي الى بيت اهلي، وبعد أشهر من عودتي الى دار الزوجية علمت انه باع كليته لقاء مبلغ مقداره (١٠) آلاف دولار اميركي قام بإنفاقها على شرب الكحول وتعاطي المواد المخدرة.. واسترسلت المشتكية في الحديث بغصة الم تعتري صوتها قائلة:ان "زوجي قام بتشويه سمعتي وضربي ضرباً مبرحاً كوني رفضت للمرة الثانية عرضه لي ببيع كليتي وعلى اثر ذلك اوقع الطلاق علي". وتواصل "بعد مدة تم الصلح واصطحبني الى المستشفى مكرهة لإجراء الفحوصات المختبرية المطلوبة لبيع كليتي الا انها جاءت سلبية ولم تسمح لي بالقيام بهذا العمل والتضحية بأحد أعضائي ارضاءً لإدمانه".[٣٥]

الفرع الثامن: انتشار الحدود الجغرافية السائلة: واجهت بعض دول الإقليم تحديات حدودية معقدة ترتبط بالتحولات الداخلية التي شهدها الإقليم بعد الثورات العربية. وقد تأثرت الدول بعدم قدرة الأجهزة الرسمية على ضبط تدفق المرور عبر الحدود، مما ساهم في تعطيل أو تقييد العلاقات غير الرسمية التي تعبر الحدود، وهو الأمر الذي زاد من انتشار الدول الهشة والمنقسمة والتي فقدت السيطرة على أجزاء من أراضيها. وهذا بدوره فتح الباب أمام ظهور جماعات تعمل خارج إطار القانون، ومن بينها الجماعات المسلحة التي تعبر الحدود وتشكل مراكز للجهاد وتهريب السلع. ومن بين هذه الجماعات، تتصدر العصابات المتخصصة في تجارة الأعضاء البشرية.[٣٦] على سبيل

المثال، تسيطر المافيا المغربية على تجارة الأعضاء البشرية في شمال إفريقيا، وتستخدم مضيق جبل طارق كممر رئيسي لتهريبها، وتقوم بإقامة مراكز على حدود المغرب وتونس والجزائر. كما تمكنت الشرطة العسكرية الجزائرية منذ ثلاثة أعوام تقريبًا من تفكيك شبكة تجارة الأعضاء البشرية التي كانت تديرها مجموعة من الأفراد بقيادة أستاذ جامعي، وكانت تعمل على نقل الأعضاء من الجزائر إلى المغرب. وتقوم المافيا اللبنانية بعملياتها في تجارة الأعضاء في مناطق مختلفة في لبنان، مثل الجنوب والبقاع والشمال، حيث توجد بيئة جاذبة للشباب العاطل عن العمل والمعرض للخطر نتيجة الصراعات المستمرة. ويتم تهريب الأعضاء عبر مدينة صور الجنوبية إلى دمشق، ومنها إلى تركيا ورومانيا. وهناك أيضًا عصابات في سوريا تتعاون مع عصابات عربية ودولية في تجارة قرنية العين، وتنتقل من دمشق إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية. وقد ازدهرت تجارة الأعضاء البشرية في مناطق كردستان، خاصة بين النازحين إلى الإقليم، وانتشرت في مناطق أخرى في العراق بسبب الصراعات المسلحة والانفجارات المتكررة التي تسببت في سقوط ضحايا، مما أتاح للعصابات الاستفادة من أعضاء الجثث غير المعروفة المصدر في معاهد الطب الشرعي.[٣٧]

الفرع التاسع: ضخ تمويلات للتنظيمات الإرهابية: إن تجارة الأعضاء البشرية تُعَدُّ إحدى مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية. وفي هذا السياق، يقوم أفراد "داعش" بالتعاون مع أفراد من جماعات المصالح في بعض الدول في الإقليم، مثل تركيا، بتوفير أعضاء

بشرية وفقًا للمواصفات المحددة والكميات المطلوبة. وتقوم عناصر "داعش" بإجراء عمليات استئصال لتلك الأعضاء، سواءً كانوا أسرى أو من جثث القتلى والجرحى الناجمين عن العمليات العسكرية، سواءً كانوا من مقاتليهم أو من الأطراف الأخرى في الصراع. يأتي ذلك بعد زيادة توجيه ضربات التحالف الدولي لمقاتلي "داعش." تتم عمليات بيع الأعضاء البشرية في السوق السوداء، وخاصةً بعد تراجع مصادر تمويلهم من مراكز استخراج النفط. وقد تم اكتشاف عمليات بيع الأعضاء البشرية بعد عثور قوات التحالف الدولي في عام ٢٠١٥ على وثائق وفتاوى صادرة عن التنظيم تسمح باستخدام أعضاء بشرية. وفي تصريحه أمام مجلس الأمن في ١٨ فبراير ٢٠١٥، أكد السفير العراقي لدى الأمم المتحدة محمد علي الحكيم أن "تنظيم داعش يستخدم تجارة الأعضاء البشرية كمصدر للدخل في العراق، وقد قتل الأطباء الذين رفضوا التعامل معه". وقد تمت مراقبة اتصالات قادة التنظيم تستخدم في طلبات الحصول على أعضاء بشرية، وبعض الجثث التي تم العثور عليها كانت مشوهة وبعض أجزائها كانت مفقودة، وذلك وفقًا لتقارير الحكومة العراقية.[٣٨]

الفرع العاشر: امتهان المتاجرة : المتاجرة بالأعضاء البشرية هي عملية غير قانونية وأخلاقية تتمثل في شراء وبيع الأعضاء البشرية لأغراض طبية. يتم استغلال هذه العملية من قبل شبكات إجرامية ومافيا تعمل على تجميع الأعضاء من المتبرعين غير المشروعين أو بالاضطرار أو بطرق غير قانونية، ثم بيعها للمرضى الذين يحتاجون إلى

زراعة أعضاء لتحسين حالتهم الصحية. هذه الممارسة تعد جريمة خطيرة ومشينة، حيث يتم استغلال الفقراء والضعفاء والمهمشين واللاجئين والأشخاص الذين يعانون من الفقر واليأس للاستفادة من أعضائهم. تتضمن عمليات المتاجرة بالأعضاء البشرية سلب الحقوق الأساسية للأشخاص وانتهاك كرامتهم واستغلالهم لأغراض مالية، ومن أبرز القصص المثارة في ذلك قصة المتهم (س) يفصح عن خيوط جريمته للقضاء قائلا: "تعرفت على شريكي (ج) اثناء ترددي الى السوق وتطورت علاقتنا لتصبح بيننا صداقة حيث اخبرني انه يعمل دلال (سمسار) في بيع وشراء الكلى البشرية وطلب مني العمل معه لان هذه المهنة سهلة وتدر المال الكثير حسب قوله، ثم شرح لي طبيعة عملي القادم معه في حال مشاركتي واياه وهو القيام بجلب الشباب اليه ممن يرغبون ببيع كلاهم مقابل اعطائي مبلغ مقداره (٥٠٠) الف دينار عن كل شخص فوافقت على عرضه وباشرت عملي هذا مستخدما اسلوب الاقناع تجاه الضحايا، وفعلا استطعت احضار المدعو (ص) الى شريكي في الجريمة (السمسار) وحصل الاتفاق معه واستلمت حصتي من تلك الصفقة والتي كانت مبلغاً مقداره (٤٠٠) الف دينار"[٣٩].

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

النتائج:

- الحروب والصراعات يمكن أن تزيد من حالات جريمة الاتجار بالأعضاء نظراً للفوضى والانهيار النظامي والاستغلال الشديد للأفراد المهمشين.
- الأفراد الذين يتعرضون لهذه الجريمة يمكن أن يعانوا من آثار نفسية وصحية جسيمة بسبب الاستغلال والإجبار على خضوع لعمليات زرع الأعضاء.
- يمكن أن تكون جريمة الاتجار بالأعضاء صعبة التحقيق نظراً لطبيعتها الغير شفافة والتعقيدات المتعلقة بتحديد المتورطين.

التوصيات:

- ضرورة تطوير قوانين أكثر صرامة لمنع جريمة الاتجار بالأعضاء ومعاقبة المتورطين وتعزيز الإجراءات القانونية للحد من هذه الظاهرة.
- التوعية بخطورة هذه الجريمة والتعليم المستمر حول الآثار السلبية لجريمة الاتجار بالأعضاء.
- تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الجريمة عبر التعاون بين الدول والمنظمات الدولية.
- تقديم الدعم والمساعدة للضحايا المتأثرين من جريمة الاتجار بالأعضاء.

قائمة المراجع

المراجع العربية

بلقاسم، مخلط (٢٠١٥). محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر. ص١٣.

يوسف، يوسف حسن (٢٠١٠). القانون الجنائي الدولي ومصادره. ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص٤٦.

أبو زيد، عبد الحميد (٢٠٠١). السلم والحرب في الإسلام. دون دار نشر.

البهى، رغدة (٢٠١٤). الحرب من منظور العلاقات الدولية بالتطبيق على الحروب الروسية في القوقاز ١٩٩٤-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

أمين، محمد (٢٠٠٦). موسوعة أنواع الحروب، الأوائب للنشر والتوزيع، سورية، دمشق.

موجز سياسيات (٢٠١٦). جرائم صامتة: لماذا تزايدت تجارة الأعضاء البشرية في الشرق الأوسط، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (١٤٠)، ديسمبر ٢٠١٦.

التوايهة، عباطة ضبعان (٢٠٠٤). الجهود الدولية لمكافحة الاتجار في البشر، ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر، وزارة الداخلية، أبو ظبي، ٢٤-٢٥-٤-٢٠٠٤.

أحمد، عبد العزيز (٢٠٠١). مليون طفل وطفلى يتضمون سنوياً لطابور الدعارة، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٢٠)، آيار مايو ٢٠٠١.

المراجع الإلكترونية:

علي، عبد المنعم (٢٠٢٢). لماذا نحارب؟ جذور الصراعات واستراتيجيات السلام في العالم، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7559/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85 تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

العبدلي، عبد الحفيظ (٢٠١٠). تفاقم ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية بسبب الفقر والجشع، موقع SWI، متوفر على الموقع الإلكتروني https://www.swissinfo.ch/ara/society تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). التعليم الجامعي- الاتجار بالأشخاص / تهريب المهاجرين- أوجه الترابط بين الجريمة السيبرانية وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.unodc.org/e4j/ar/tip-and-som/module-14/introduction-and-learning-outcomes.html تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

موازين نيوز (٢٠٢١). جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية تنمو سريعاً بنينوى.. سماسرة يغرون عاطلين ومعوزين لبيعها، تقرير في موازين نيوز، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٣/١، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨ متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=143721

حمدو، أحمد. تجارة الأعضاء البشرية في سوريا تزدهر بسبب الحرب، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://hunasotak.com/article/22976 تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

السهيل، سارة (٢٠١٧). الأطفال ضحايا مافيا الرقيق الأبيض وتجارة الأعضاء، جريدة عمون ، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، متوفر على الموقع الإلكتروني

https://www.ammonnews.net/article/333488 تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

أحمد، عبد العزيز (٢٠٠١). مليون طفل وطفلى يتضمون سنوياً لطابور الدعارة، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٢٠)، آيار مايو ٢٠٠١.

The Guardian in Arabic: https://www.theguardian.com/world/series/the-guardian-in-arabic تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٢٥

(١) بلقاسم، مخلط (٢٠١٥). محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر. ص١٣.

(٢) يوسف، يوسف حسن (٢٠١٠). القانون الجنائي الدولي ومصادره. ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص٤٦.

(٣) بلقاسم، مخلط (٢٠١٥).المرجع السابق. ص١٣.

(٤) يوسف، يوسف حسن (٢٠١٠). المرجع السابق، ص٤٦.

(٥) أبو زيد، عبد الحميد (٢٠٠١). السلم والحرب في الإسلام. دون دار نشر، ص٢٠٣، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٩٧.

(٦)"ملف تعريف الإصابات التي لحقت بأهداف الأجهزة المتفجرة المرتجلة المضادة للأفراد: دراسة جماعية محتملة ". BMJ Open. 7: e014697. 2017. doi:10.1136/bmjopen-2016-014697. PMID 2883541. :.

(٧) البهى، رغدة (٢٠١٤). الحرب من منظور العلاقات الدولية بالتطبيق على الحروب الروسية في القوقاز ١٩٩٤-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص٥٤.

(٨) البهى، رغدة (٢٠١٤). مرجع سابق، ص٥٤-٥٦.

(٩) أمين، محمد (٢٠٠٦). موسوعة أنواع الحروب، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية، دمشق، ص١١.

(١٠) علي، عبد المنعم (٢٠٢٢). لماذا نحارب؟ جذور الصراعات واستراتيجيات السلام في العالم، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7559/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85 تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢)أمين، محمد (٢٠٠٦). مرجع سابق، ص١٦٧ وما بعدها.

(١٣) العبدلي، عبد الحفيظ (٢٠١٠). تفاقم ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية بسبب الفقر والجشع، موقع SWI، متوفر على الموقع الإلكتروني https://www.swissinfo.ch/ara/society تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

(١٤)أمين، محمد (٢٠٠٦). مرجع سابق، ص ١٣٠.

(١٥)أمين، محمد (٢٠٠٦). مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.

(١٦) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). التعليم الجامعي- الاتجار بالأشخاص / تهريب المهاجرين- أوجه الترابط بين الجريمة السيبرانية وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.unodc.org/e4j/ar/tip-and-som/module-14/introduction-and-learning-outcomes.html تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

(١٧) موجز سياسات (٢٠١٦). جرائم صامتة: لماذا تزايدت تجارة الأعضاء البشرية في الشرق الأوسط، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (١٤٠)، ديسمبر ٢٠١٦، ص١.

(١٨) المرجع نفسه، ص١.

(١٩) موازين نيوز (٢٠٢١). جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية تنمو سريعاً بنينوى.. سماسرة يغرون عاطلين ومعوزين لبيعها، تقرير في موازين نيوز، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٣/١، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨ متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=143721

(٢٠) حمدو، أحمد. تجارة الأعضاء البشرية في سوريا تزدهر بسبب الحرب، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://hunasotak.com/article/22976 تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

(٢١) موجز سياسات (٢٠١٦). جرائم صامتة: مرجع سابق، ص٢.

(٢٢) موجز سياسات (٢٠١٦). جرائم صامتة: مرجع سابق، ص٢.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) موجز سياسات (٢٠١٦). جرائم صامتة: مرجع سابق، ص٢.

(٢٥) موجز سياسات (٢٠١٦). جرائم صامتة: مرجع سابق، ص٢.

(٢٦) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة/ لماذا تزايد تجارة الأعضاء البشرية في الشرق الأوسط، متوفر على الموقع الإلكتروني: future.com (٢٠٢١). مرجع سابق. تم الاطلاع ٢٠٢٣/٦/٨.

(٢٧) موازين نيوز (٢٠٢١). مرجع سابق.

(٢٨) التوايهة، عباطة ضبعان (٢٠٠٤). الجهود الدولية لمكافحة الاتجار في البشر، ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر، وزارة الداخلية، أبو ظبي، ٢٤-٢٥-٤-٢٠٠٤، ص٩.

(٢٩) السهيل، سارة (٢٠١٧). الأطفال ضحايا مافيا الرقيق الأبيض وتجارة الأعضاء، جريدة عمون ، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، متوفر على الموقع الإلكتروني https://www.ammonnews.net/article/333488 تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

(٣٠) أحمد، عبد العزيز (٢٠٠١). مليون طفل وطفلة يتضمون سنوياً لطابور الدعارة، مجلة عالم الإعاقة، العدد (٢٠)، آيار مايو ٢٠٠١، ص٩.

(٣١)السهيل، سارة (٢٠١٧). الأطفال ضحايا مافيا الرقيق الأبيض وتجارة الأعضاء، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

(٣٢ The Guardian in Arabic https://www.theguardian.com/world/series/the-guardian-in-arabic(تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٢٥

(٣٣)السهيل، سارة (٢٠١٧). الأطفال ضحايا مافيا الرقيق الأبيض وتجارة الأعضاء، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/٦/٨.

(٣٤) موازين نيوز (٢٠٢١). مرجع سابق.

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) موجز سياسيات (٢٠١٦). جرائم صامتة: مرجع سابق، ص٢ ٣.

(٣٧) موجز سياسيات (٢٠١٦). المرجع نفسه، ص٣.

(٣٨) موجز سياسيات (٢٠١٦). مرجع سابق ، ص٣.

(٣٩) موازين نيوز (٢٠٢١). مرجع سابق.